استعارة الأحكام في الدراسات النحوية

إعداد

د. شيماء السعيد توفيق إبراهيم
دكتوراه بقسم الدراسات اللغوية والنحوية
كلية البنات
جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية
taibaeg@gmail.com
00201116309469 - 00201009344559

مقدمة

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا)، والصلاة والسلام على أفصح العرب سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

لقد كرَّم الله اللغة العربية بالقرآن فالعربية تتمتع بخصائص، قلَّ أن توجد في غيرها من اللغات، وهذه الخصائص لا تظهر في وجهة واحدة من جهات العربية، بل هي في وجهات كثيرة متعددة، تمتاز بها الحروف العربية وكذلك الكلمات، تظهر في سهولة النطق من جهة، وفيها بين هذه الكلمات من وشائج وصلات من جهة ثانية وفيما بينها وبين المعنى الذي تدل عليه من مناسبة من جهة ثالثة. **وبعد ....**

فلا عجب إن قلت: إن اللغة العربية هي ليلى كُلِّ عربيٍّ أصيل، بل هي _عنده_ أنشودة الخلود، وبيت القصيد، فيضعها في قلبه، ويضمها إلى صدره، ويأبى الفراق، ويرضى بطول العناق ولا يملّ دوام التلاق.

وهأنذا أتناول موضوعا جديدًا، ذكره النحاة بين طيات كتبهم ومرُّوا عليه، دون أن يكتب فيه أحدهم بحثًا خاصًا به، وهذا الموضوع تحت عنوان "استعارة الأحكام في الدراسات النحوية".

ومن أهم الأسباب التي دعت لدراسة هذا الموضوع مايلي:

1- كثرة المسائل النحوية التي تعرضت لمسألة استعارة الأحكام.
2- وجود ألفاظ كثيرة من كتاب الله تعالى ومن كلام العرب، تستعير مع ألفاظ أخرى.
3- أهمية استعارة الأحكام واثرائها للدرس النحوي.
4- تشعب موضوع الاستعارة، وتداخله في علم النحو واللغة والحديث الشريف كان له الأثر العظيم في نفسي مما شجعني على الكتابة فيه وتناوله بالدراسة،وبعد

فهذا البحث يتضمن مقدمة وتمهيدًا ومحورين

أما المقدمة التي نحن بصددها فقد بينت فيها شرف الاشتغال بعلوم هذه اللغة الخالدة وذكرت الأسباب والدوافع التي دفعتني إلى اختيارهذا الموضوع.

ثم بعد ذلك تكلمت في التمهيد عن مفهوم الاستعارة النحوية وأهمية الاستعارة النحوية.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه المنهج الأمثل للكشف عن أية ظاهرة لغوية، وبحث ما ترتب عليها من آثار.

وأما **المحور الأول** فهو تحت عنوان أنواع الاستعارة النحوية ويشتمل هذا المحور:

- الاستعارة المتبادلة. - الاستعارة غير المتبادلة.

أما **الثاني**: أسباب الاستعارة النحوية وتفاوتها وقيمتها.

ثم الخاتمة وتشتمل على أهم نتائج البحث ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

تمهيـد

مفهوم الاستعارة النحوية:

تدل مادة (عور) في اللغة على مجموعة من المعاني، منها: طلب الشـــيء، وأخذه، وتداوله، والذهاب به، ففي الصـحاح للجوهري:"قيل: مسـتعار بمعنى متعاوَر أو متداوَل"، "واعتوروا الشـيء، أي: تداولوه فيما بينهم"، "وعاره يعوره ويعيره، أي: أخذه وذهب به".

هذا عن المعنى اللغوي للاســتعارة، أما عند النحاة فلم أجد أحدًا من العلماء القدامى وضـــع تعريفًا جامعًا مانعًا لاســـتعارة الأحكام النحوية يحدها به، ويبين حقيقتها، وإنما كانوا يتحدثون عن الاســـتعارة في مؤلفاتهم مباشرة في المسائل التي يعني لهم أن فيها استعارة، دون تحديد واضح لماهية الاستعارة في النحو.

ويتحدث (ابن السرَّاج) عنها في معرض حديثه عن أنواع من الأفعال مستعارة للاختصار، فاعلوها مفعولون في الحقيقة، قال:"الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فهو على ثلاثة أضـــرُب، الضـــرب الأول منها: أفعال (مستعارة) للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيد، وسقط الحائط".

ويعتبر المبرِّد من أوائل العلماء الذين تحدثوا عن الاستعارة، وذلك في معرض حديثه عن أقسام الأفعال من حيث اللزوم والتعدي، فيتحدث عن نوع من الأفعال اللازمة، التي لا تتعدى الفاعل، ولكنها للفاعل على ســبيل الاستعارة، قال:"ونحوٌ آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل، وهو للفاعل على وجه (الاستعارة). ويقع على ضربين: أحدهما: سقط الحائط، وطال عبد الله، وأنت تعلم أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئًا.

ففاعل الأفعال السابقة ليس فاعلا على وجه الحقيقة، بل مفعولا به، ولكن الأفعال السابقة استُخدِمت لازمة لمثل هذا الفاعل الذي هو مفعول به في الحقيقة على سبيل الاستعارة.

وابن يعيش كان له حديث مسـتفيض عن الاسـتعارة، فقد تحدث عنها في غير موضـع في كتابه (شـرح المفصـــل). ومن ذلك حديثه عن تقارض (غير) و(إلا)، حيث يتبادلان الأحكام النحوية، قال فيهما:"كل واحد منهما (يستعير) من الآخر حكمًا هو أخص به". وقال أيضًـا:"فأصـل (غير) أن يكون وصـفًا، والاسـتثناء فيه عارض (معار) من (إلا)".

و(الرضـي) من العلماء الذين تحدثوا عن الاستعارة أيضًـا بمعنى صرف الشيء عما هو له، واستعماله في مجال آخر على سـبيل الاسـتعارة، من ذلك حديثه عن كلمة (بين) في مثل (اشـتريت عشـرة بين عَبْدٍ وأَمَةٍ) ونحوه، قال:"والنكرة المضاف إليها (بين) في مثل هذا –أي في موضع القسم– يُقصد بها الجنس، ولفظة (بين) (مسـتعارة) من الظرف المكاني، فقولك: القوم بين رجلٍ وامرأةٍ، أي: ليسـوا بخارجين منها بين القسـمين، ومن هذين الجنسين".

هكذا يوضحُ الرضي أيضًا معنى الاستعارة دون مفهوم واضح لها.

كما نُقل عن ابن يعيش حديثه السـابق عن (التقارض) بين (غير) و(إلا)، حيث يتبادلان الأحكام النحوية بينهما على سبيل الاستعارة.

ونُقل عنه كذلك حديثه عن الاستعارة في (الاختصاص) السابق، حيث جرى مجرى النداء في اللفظ على سبيل الاستعارة ؛ لاشتراكهما في معنى الاختصاص.

هذا حديث العلماء عن الاستعارة في القديم، ويتضح من خلاله أنهم لم يتناولوا الحديث عن الاستعارة النحوية بدراسة شاملة كاملة، حيث كان حديثهم عنها يرد في ثنايا كلامهم عرضًا، دون قصد إليها ودون تحديد لمفهومها، فضلاً عن تخصيص باب نحوي مستقل لها تدرس فيه، كباب النعت، أوالحال مثلاً، ودون تصنيف جيد شامل لمباحثها المختلفة، من حيث ما ترد عليه من أنواع، والأسباب التي تفضي إليها، وتفاوتها وآثارها النحوية، وقيمتها النحوية، أي أن حديثهم عنها كان عبارة عن فروقات ترد في ثنايا كتبهم بين الحين والآخر، دون قصد إليها في باب مستقل يلم شتاتها ويبين أطرافها.

ورغم ذلك يتضح لنا –من خلال العرض السابق– أن فريقا ممن يعتد بهم من العلماء كانوا على وعي بوجود مبحث نحوي للاستعارة وإن لم يأخذ شكله النهائي المستقل، الذي يبين فيه مفهوم الاستعارة، وقضاياها النحوية المختلفة.

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول: إن الاستعارة في النحو تعني:"أخذ الكلمات أحكام غيرها النحوية وما لها من خصائص ودلالات".

إن الاستعارة النحوية –إذن– تعني أن الكلمة تأخذ من غيرها أحكامها النحوية، أو ما لها من خصائص ودلالات نحوية أخرى على سبيل الاستعارة.

وتبعًا للمفهوم السابق فإن الاستعارة في النحو تقتضي ثلاثة أطراف: طرف مستعير، وآخر مستعار منه، وثالث وهو الشيء المستعار.

وهذا الشيء المستعار يكون –كما تقدم في التعريف– أحكامًا وخصائص نحوية كما يكون أيضًا دلالات نحوية تفضي إلى أحكام نحوية جديدة.

فاسم الفاعل –مثلا– يستعير حكم الفعل المضارع في العمل، فيعمل كما يعمل الفعل، كقولك محمدٌ كاتبٌ درسَه الآن، كما تقول في الفعل: محمد يكتب درسَه الآن، والفعل المضارع يستعير بدوره حكم اسم الفاعل في الإعراب، لمشابهته له في وجوه مختلفة فيُعرب كما تعرب الأسماء.

والشيء يضمن معنى شيء آخر، فيستعير دلالته، مما يترتب عليه استعارة أحكامه وخصائصه النحوية، فقوله تعالى –مثلا–:(وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ)، ضمن فيه الفعل (عزم) معنى الفعل (لا تنووا)، فاستعار بذلك دلالته ؛ مما أفضى إلى استعارة حكمه في التعدي، فنصب المفعول (عقدة) بعد أن كان لازمًا لا يتعدى بنفسه.

وينبغي التنبيه هنا على أن الطرف المستعير لا يفارق أصله الذي هو عليه حين يستعير أحكام غيره، بل يستعير ما يستعيره منه مع بقائه على أصله الأول ولا يحيد عنه، فلا ينتقل بذلك إلى جنس المستعار منه، يقول ابن الأنباري:"وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك من كونه فعلاً".

كما ينبغي التنبيه هنا على أن الحكم على الشـيء بأن فيه اسـتعارة نحوية، ليس من اللازم أن يكون بلفظ (الاستعارة)، بل يكفي –تبعًا للمفهوم السابق للاستعارة– أن يتمدد الشيء نحو غيره ليأخذ أحكامه النحوية، أو خصائصه لنحكم على الشيء بأنه مستعير، وأن استعارة نحوية قد تمت، وإن لم يصرح بلفظ الاستعارة.

أهمية الاستعارة النحوية في لسان العرب:

تتبع أهمية الاستعارة النحوية من أنها شيء دأبت عليه السليقة العربية، فاستعارة الأشياء طبع عربي أصيل وخاصة من خواص الكلام العربي.

وكون الاستعارة من سنن العرب وطرائقهم في القول، يدفعنا إلى القول: إن الاستعارة ليست مقصورة في اللسـان العربي على المبحث البلاغي وحده دون النحوي، فهي لا تخص المبحث البلاغي بل تخص اللسـان العربي وهو لسان مستعير.

فالاستعارة النحوية في اللغة العربية مظهرمن مظاهر اتساعها، ولون من ألوان شمولها؛ لأن التوسع شائع في كلام العرب، فإذا كان الترادف والاشتقاق والتضاد والاشتراك والتضمين والمشاكلة الخ.. تمثل أنواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي، فإن الاستعارة النحوية يعد واحدا من هؤلاء؛ إذ به يستطيع المتكلم أن يقلّب الكلام على وجه عدة، وعلى كل حال هو مصيب فيما يذهب إليه، بشرط أن يكون معه سند من السماع، ووجه من وجوه التوجيه الصحيحة، وهذا يؤكد أن لغتنا العربية مرنة وطيعة وليست جامدة تقف عند لون معين من ألوان التعبير.

فالاستعارة النحوية يمثل نوعا من أنواع الطرافة والمُلحة في التعبير

ومن هنا نقول: إن ورود الاستعارة، بمفهومها النحوي السابق، في اللسان العربي ليس بدعًا، بل هو حقيقة ماثلة، وإن كان اهتمام علمائنا السابقين بالاستعارة كان منصبًا على المباحث البلاغية، أكثر من الاهتمام بها داخل المباحث النحوية.

فالاسـتعارة –إذن– ليسـت ملكًا للبلاغيين، أو وقفًا عليهم، بل هي ملك للسـان العربي ووقف عليه، وكما استعار العربي في أمور بلاغية، استعار أيضا في أمور نحوية ؛ لأن اللسان العربي واحد، وهو لسان مستعير.

المحور الأول: **أنواع الاستعارة**

أولًا: الاستعارة المتبادلة

يقصـد بالاسـتعارة المتبادلة: تلك الكلمات التي تتبادل مع غيرها الأحكام والخصـائص النحوية، فتأخذ هذه الكلمة من نظيرتها شـيئا منها، ثم تقوم الكلمة النظيرة بهذه المهمة نفسـها، فتأخذ من الكلمة المناظرة لها شـيئا آخر، وبذلك تتبادل الأحكام والخصـائص بين الكلمات، فتكون الاستعارة بذلك متبادلة،فالاستعارة المتبادلة أن كل واحد منهما (أي الكلمتين) يستعير من الآخر حكما هو أخص به.

نرى ذلك –مثلا– في أمثلة التقارض في اللغة، فاللفظ هنا يقترض ما للفظ آخر من خصائص ودلالات،فيستعير بذلك خصائصه وأحكامه، ثم يقوم اللفظ المناظر بهذة المهمة نفسها، فيستعير من هذا اللفظ خصائصه وأحكامه، وبذلك يتم تبادل الأحكام بين اللفظين المتناظرين، فتكون الاستعارة بذلك متبادلة.

من ذلك –مثلا– استعارة الأحكام بين (إلا) و(غير)،حيث ترد(إلا) –التي هي للاستثناء في الأصل – وصفا ؛ استعارة من (غير)، وترد (غير)– التي هي وصف في الأصل – دالة على الاستثناء ؛ استعارة من (إلا)، كقوله تعالى:(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، حيث استعملت (إلا) في الآية وصفا لـ(آلهة) بمعنى(غير)،والتقدير آلهة غير الله، وهذه استعارة من (غير).

وعلى هذا التحديد للاستعارة المتبادلة سأعرض المسألة التالية:

الاستعارة بين (لم) و(لن):

أولا: (لم) تفيد النصب:

نص النحاة على أن اللحياني قد حكى عن بعض العرب أنهم ينصبون بـ(لم)...

ونقل ابن هذا الرأي عن اللحياني وذكر أن من ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى:(أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) بنصب نشرح.

وذكر ابن هشام أن القراءة خرجت عن الأصل في الفصل (نَشْرَحَنْ) بنون التوكيد، ثم حذفت نون التوكيد، وظل الفعل مفتوحا ولكنه اعترض على ذلك بقوله:"وفي هذا شذوذان:–توكيد المنفرد بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين...."

وقال الخضري عن لم:"وقد لاتجزم نحو (لم يُوْفُون بالجار) قيل والنصب بها لغة القراءة (ألم نشرح)، وذكر السيوطي أيضا نقلا عن اللحياني أن النصب بـ(لم) لغة".

وإلى ذلك ذهب الأشموني قال:"زعم بعض الناس أن النصب بـ(لم) لغة اقتداءً بقراءة بعض السلف: ألم نشرح لك صدرك".

ثانياً: (لن) تفيد الجزم:

قال المالقي:"واعلم أن من العرب من يجزم بـ(لن) تشبيها لها بـ(لم) لأنها للنفي مثلها وأن النون أخت الميم في اللغة ولذلك تبدل منها"

ومثال ذلك ؛ إبدال النون من الميم قول الشاعر:

كأني بين خافِيَتي عُقَاب أصَابَ حَمَامةً في يوم غَيْنِ

فأبدل من الميم نونا في (غين).

ولعل النصب بـ(لم) لأنها أختها (لن) في النفي، وفي أن كلا منهما يمكن أن يبدل من الآخر في بعض الآراء.

وذهب ابن هشام إلى أن (لن) في قول الشاعر:

أيادي سبا ياعزُّ ماكنت بعدكم فلنْ يَحْلَ للعين بَعْدَكَ منظرُ

جازمة وأن الفعل (يَحْلَ) مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة فيه

ونقل ابن هشام أن من العرب من جعل قول أعرابي ثياب الحسين

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

جزما في قوله: (لن يخب)

وقد ذكر الخضيري البيتين وقال: إن الجزم بها أي بـــ(لن) لغة ثم قال (لكن الأول أي: البيت الأول يحتمل أنه مما اجتزئ فيه بالفتحة عن الألف للضرورة

والقول بأن الجزم بـــ(لن) لغة جعل كثيراً من النحويين لا يعترضون لهذه الظاهرة بالاستعمال وقد ذكر أنها لغة ابن سيدة.

قال وحكى أبوعبيدة أن من العرب من يجزم بـ(لن) كما يجزم بـ(لم)

وفي شرح شواهد المغني قال (البطليوسي) وجزم الأعرابي بـ(لن) وذكر اللحياني أن ذلك لغة لبعض العرب، يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم.

وابن هشام أشار إلى: أنها قد تجزم ومع أنهم يقولون الجزم بـــ(لن) لغة إلا أنه لم تسلم هذه القواعد من النقض والتجريح.

ولنا أن نقول الجزم بـ(لن) لغة حكاها الكسائي واللحياني وأبو عبيدة وأنتم لم تنكروها فحق عليكم ألا تشككوا في أمثلتها وشواهدها.

ومجمل ماسبق

أن (لن) أداة تنصب الفعل المضارع وتفيد النفي في الاستقبال، ولكنها تأتي لجزم المضارع بعدها مستعيرة هذا الحكم من (لم) ؛ إما على اللغة المحكية عن العرب والتي لم يكتب لها الشيوع حتى تصل إلى مستوى اللغة الأدبية العامة في الاستعمال، وإما أن يجعل الجزم بها على ما يسميه ابن هشام بالتقارض بين اللفظين في الأحكام ويرى أنه من ملح كلامهم، وعدّ ذلك من إعطاء لن حكم لم في الجزم.

ولاشك أن في إظهار مثل هذه الاستعمالات إحياء للغة وتوسعة في استعمالاتها وتضيف لدائرة الشذوذ.

ثانيًا:الاستعارة غير المتبادلة

يقصد بالاستعارة غير المتبادلة: تلك الكلمات التي تأخذ أحكام غيرها وخصائصه النحوية، دون أن يأخذ الطرف المناظر لها منها شيئا.

فالكلمة هنا تأخذ من غيرها شيئا من أحكامه وخصائصه، وهذا الطرف المناظر لها لايأخذ منها شيئا، فلا يتبادل معها الاستعارة، وبذلك تكون الاستعارة غير متبادلة.

الاستعارة غير المتبادلة بين (إنَّ) والفعل

قبل أن أتحدث عن الاستعارة بينهما سأتكلم عن (إنَّ)

إنَّ: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر' يقول ابن يعيش:"إنَّ من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ماكان مبتدأ وترفع ماكان خبراً، وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، والثاني أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني".

فلما كانت بينها وبين الأفعال ماذكرنا من المشابهة وقعت الاستعارة بينهما وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على رتبة المفعول

فتقول: إنَّ زيداً قَائمٌ بنصب زيد ورفع قائم.

فـــ(إنَّ وأخواتها) –مثلا– تعمل ماتعمله من عمل استعارة من الأفعال لمشابهات بينها وبين الفعل دون أن يأخذالفعل منها شيئا.

الاستعارة غير المتبادلة بين (إنَّ) و (ما) الحجازية

(إنَّ) حرف توكيد ونصب، يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ، ويسمى اسمها ويرفع الخبر، ويسمى خبرها وهذا هو الأصل.

(ما) المعروف فيها عند الحجازيين هو إعمالها عمل (ليس) أي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها أي على العكس من (إنَّ) ولكن التميميين يهملونها، ويمكن إعطاء إنَّ معنى (ما) وذلك عند تخفيف (إنَّ) فتصبح (إنْ) فإنها تكون بمعنى (ما) التي بمعنى (ليس) وتستخدم لنفي الخبر في الزمن الحالي عند الاطلاق ومن شواهد ذلك قوله تعالى:(إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) ؛ أي: ما الكافرون إلا في غرور ؛ وهنا وقعت استعارة غير متبادلة.

المحور الثاني:أسباب الاستعارة وأهميتها وتفاوتها وقيمتها

أسباب الاستعارة

الاستعارة النحوية التي تعرفنا على مفهومها سابقا لا تتم في اللغة عبثا، بل لابد من توافر الأسباب القوية التي ترشح للاستعارة، وتجعل أمرها ميسورا، وإلا لن تتيسر الاستعارة بين الكلمات، من أهم هذه الأسباب ما يلي:

(1) المشابهة:

من الأسباب القوية التي تفضي إلى استعارة الأحكام (المشابهة)، فوجود قدر من التشابه والمماثلة بين طرفين، يجعل بينهما قدرا من القرابة والتناسب، الذي ييسر عملية الاستعارة ومنها:

تبادل الأحكام بين إنَّ وأخواتها والفعل

تحدَّث ابن يعيش عن الاستعارة التي تحدث بين إن وأخواتها والفعل لما بينهما من المشابهة والتي يسرت الاستعارة فيقول:"اعلم أن هذه الحروف وهي إن وأخواتها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرا وإنما عملت لشبهها بالأفعال".

فـ(إنَّ) وأخواتها تنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرا وعملت هذا العمل لمشابهتها بالفعل من وجوه منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، أنها على لفظ الأفعال إذا كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو: ضربك وضربه.

(2) الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى من الظواهر المشهورة في اللغة العربية والدرس النحوي، ومحورها المعنى ؛ لذا سميت بهذا الاسم، وتوضح هذه الظاهرة مدى اهتمام العرب بالمعنى "ولا يزال التنقل من معنى إلى معنى كثيرًا في كلامهم"، ومن المشهور أن الألفاظ وضعت للدلالة على المعاني ويقصد بلفظ الحمل الذهاب معه أو إليه

وترجيح كفته، فالحمل على المعنى ترجيح لكفة المعنى ولكن الأصـــل والأشـــهر هو أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ ولكن قد يعني لنا في التراكيب بعض العوارض اللغوية كالحذف أو الإضمار أو الاعتراض أو نحو ذلك مما يؤدي إلى غموض المعنى أو عدم موافقة التركيب للقواعد النحوية، فنصبح أمام مفترق طرق: اللفظ، المعنى، القاعدة النحوية، ولكن سبيل الخروج من ذلك الأمر هو أن نؤكد أن "حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة".

فالفائدة وتمام المعنى ووضوحه هو الهدف الأساسي والأسمى في الدرس النحوي واللغوي، فأساس الدراسات اللغوية كما نعلم هو المعنى وبلوغه وتجويده

والحمل على المعنى من خلال ذلك فيمكن القول بأنه "عبارة عن حمل الكلمة على معنى كلمة أخرى، فتستعير لذلك معنى الكلمة الأخرى، مما يفضي إلى أحكام نحوية جديدة نتيجة الاستعارة".

والشواهد على الحمل على المعنى كثيرة منها:

– تأنيث ما حقه التذكير والعكس نتيجة الحمل على المعنى ؛ كقوله تعالى:(فَلَمَّا رَأَى الشَّـــمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي) فقد أشير في الآية إلى (الشمس) باسم الإشارة المذكر (هذا)، والذي سوغ ذلك حمل كلمة (الشمس) على المعنى، الذي هو (هذا الشـــخص)، أو (هذا المرئي)، فلما اســـتعير هذا المعنى المذكر للشـــمس أمكن الإشارة إليها باسم الإشارة المذكر.

وأيضاً قول عامر بن جوين الطائي يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث قوله:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فذهب بالأرض إلى الموضع والمكان.

(3) <u>التضمين</u>:

يعد التضمين سببا من أسباب استعارة الأحكام، والتضمين له عدة معان في اللغة:

جعل الشيء باطن شيء آخر وإيداعه إياه ويقال: ضمن فلان ماله خزانته، فتضمنته هي، فالخزانة مضمن، والخزانة مضمن فيها، وهي أيضاً متضمنة المال، والمال متضمن، وضمن الشيء تحمل به.

أما في اصـطلاح علماء اللغة: فهو إشـراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وأن يتوسـع في اسـتعمال لفظ توســـعاً يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناســـب له، فيعطى الأول حكم الثاني في التعدية واللزوم. أي هو ما يقتضي غيره، ولكن هذا لا يلغي المعنى الحقيقي للفعل في الجملة، ولا يكون مستقلاً بعيداً عن السياق.

والشواهد على ظاهرة التضمين كثيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى:(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ).

فأنت لا تقول (رفث إلى المرأة) ولكن تقول (رفثت بها أو معها) لكنه لما كان (الرفث) هنا في معنى (الإفضاء) وكنت تعدي (أفضيت) بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع (الرفث) وإيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه.

ومنه قوله تعالى:(مَا نَنْسَــخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِــهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)، فإن (ما) تضــمن معنى (إن) الشرطية، ولذلك جزم الفعل (ننسخ) والفعل (نأت).

ومن الملاحظ الدور المهم الرئيســي الذي يلعبه المعنى في ظاهرة التضــمين وهكذا يقوم التضــمين أيضــا بدور مهم في استعارة الأحكام ولذا عد سببا مهما من أسباب الاستعارة.

(4) <u>التقارض</u>:

من الظواهر اللغوية المعروفة التي مبناها على المعنى ويلعب فيها دوراً محورياً بارزاً ظاهرة التقارض، ويعد النحاة التقارض علاجاً لما قد يعن من صــــدع بين التراكيب والقواعد النحوية، وذلك عن طريق الاســـتعانة بالمعنى.

فيقصد به أن اللفظين المتقارضين يستعير كل منهما الآخر حكما هو أخص به منه أو بعبارة أخرى هو أن يتبادل لفظان أهم صفاتهما ويجري كل منهم مجرى الآخر عن طريق التضمين أو الحمل على المعنى، أو هو أن يجري أحد اللفظين مجرى الآخر في إعماله وإهماله.

فيحمل عليه ويكتب حكمه في إهماله إذا كان المحمول عليه عاملا في غيره وربما أهمل حملا على غيره وعلى هذا فنقول التقارض اصــطلاحا(أن تعطي كلمة حكماً يختص بها حكما إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها كما تعطي الكلمة الأخرى حكما يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضا).

وقد ذكر ابن هشــام معنى التقارض بقوله:"من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام)، وذكر لذلك أمثلة وناقشها.

وقد قال الزمخشـــري ذلك بقوله (واعلم أن إلا وغير يتقارضـــان ما لكل واحد منهما) كان ذلك في باب الاستثناء.

وذكر السـيوطي التقارض في باب مسـتقل تحت عنوان (تقارض اللفظين)، فقال:"هو قريب من الباب الذي قبله" وقد ذكر ابن هشــام هذه القاعدة في المعنى فقال القاعدة الحادية عشــر، من ملح كلامه تقارض اللفظين في الأحكام، وعلى ما تقدم يفهم أن المعنى هو محور ظاهرة التقارض ومنه:

- **<u>التقارض بين أدوات الشرط</u>:**

حمل (إن) الشـرطية على (لو) الشـرطية في الإهمال قال ابن هشـام:"من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام" ولذلك أمثلة.. الثالث إعطاء إن الشرطية حكم لو في الإهمال.

أما ابن مالك فذكر أنه قد تهمل (إنْ) حملا على (لو)، وأما (سـيبويه) فإنه كان يرى جواز وقوع المضــارع مرفوعا في الجزاء على نية التقديم. قال وقد تقول: إن أتيتني آتيك. أي آتيك (إن أتيتني)وجعل من ذلك قول الشاعر:

وإنْ أتاهُ خليلُ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائب مالي ولا حَرِمُ

ولا يرى سيبويه إلا الإعمال في الجواب، إذا كان الشرط مضارعا مجزوما لأن (إنْ) عملت في الشرط فكان حقها أن تستوفي عملها في الشرط والجزاء وما جاء على غير ذلك فمؤول.

قال:"ولا يحســـن: إن تأتني آتيك مِنْ قِبَلِ أنَّ (إنْ) هي العاملة، فحق (إنْ) العمل في الجواب لأنها عملت في الشرط لفظا".

وجعل جواز ذلك خاصًا بالشعر في الضرورة وذكر من ذلك قول الشاعر:

يَا أقرعَ بن حابس يا أقرعُ إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَع

وذهب ابن يعيش إلى أن إعمال (إنْ) في الشـــرط إرهاف للعمل غاية الإرهاف، فترك الإعمال تراجع عما اعتزموه فإذا جزمت بـــ(إنْ) اقتضت مجزوماً بعدها، لأنها يجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وإن كان جزمها متعلقاً بفعلين، فالوجه أن يظهر في الجواب وإن لم يظهر تصبح بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم، والذين قالوا بإهمال (إن) حملاً على (لو) استشهدوا بالحديث الشريف:(أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إلا تراه فإنه يراك).

تضـــمن هذا الحديث بروايته هذه اســـتعمال (إنْ) الشـــرطية غير جازمة وهو ما يعبر عنه بالإهمال، وهذا مشكل، حيث إن القائل به هو (ابن مالك) ذكر هذا في التسهيل.

وقد جاء في شـــواهد التوضـــيح:"ونظير حمل (حتى) على (إذا) وحمل (إذا) على (حتى) حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها.

فمن رفع الفعل بعد (إنْ) حملاً على (لو) قراءة طلحة:(فإما ترين من البشـر أحداً)، بسـكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـ(ما) حملاً لها على (لو).

وقد تعرض لهذه الآية ابن الأنباري ولكن على قراءة (فإما ترَيْنَ)، قال: إن المحذوف نون الرفع بقراءة البناء، لدخول نون التوكيد المشددة عليها، وكسرت الياء لسكونها، وسكون النون المشددة، ولم تحذف الياء لأنه ليس قبلها كسرة تدل عليها ووزن (ترين) تفين.

والقراءة التي استشهد بها ابن مالك هي قراءة طلحة وشيبة وأبي جعفر.

وعلق أبو البقاء على هذه القراءة بقوله:"ويُقْرأُ تَرَيْنَ بإسـكان الياء وتخفيف النون على أنه لم يجزم بإما وهو بعيد.

والخلاصة:

إنَّ الإهمال يعتري (إنْ) الشـــرطية كما يرى ابن مالك حملا لها على (لو) أو من باب التقارض كما يعبر ابن هشام والحديث الشريف وقراءة طلحة يفيدان ذلك.

حمل (لو) على (إنْ) في الإعمال

ذهب النحاة إلى أن (لو) تحمل على (أنْ) في مواضع وردت عن العرب فتعمل الجزم في الفعل.

فقال المرادي (لو الشرطية التي بمعنى (إن) فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى المستقبل، كقوله تعالى:(وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ).

وكون (لو) بمعنى (إن) ذكره كثير من النحويين.

التقارض بذلك سبب مهم من أسباب تبادل استعارة الأحكام والخصائص في اللغة العربية.

(6) الجـــــوَار

في اللغة: جاء في الصـــحاح: الجار: الذي يجاورك، تقول: جاورته مجاورة وجواراً، وتجاور القوم واجتوروا بمعنى، والمجاورة: الاعتكاف في المســجد وفي الحديث:"كان يجاور في العشــر الأواخر" وامرأة الرجل جارته، والجار: الذي أجرته من أن يظلمه ظالم.

في الاصطلاح:

يقصد بمصطلح الجر بالجوار أن عامل الجر ليس الإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحروف.

وهذا هو معنى قول ابن الحاجب (وقد يوصــف المضــاف إليه لفظا والنعت للمضــاف، إذا لم يلبس، ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت الأول معنى نعت الثاني لفظا).

ومن أمثلته الجر على الجوار في النعت

اشترط الخليل –رحمه الله– لجواز الجر على الجوار توافق المضاف والمضاف إليه إفراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتعريفا وتنكيرا.

قال في الكتاب:(لا يقولون إلا "هذان جحراً ضب خربان" من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران.

وأما سيبويه فهو يجيز الجر على الجوار سواء اتفق المضاف إليه في الإفراد والتثنية أو لم يتفقا، فهو يجيز "هذا حجر ضــب خرب" لاتفاق المضــاف والمضــاف إليه في الإفراد، ولو روده عن العرب هكذا، ويجيز – أيضــاً– "هذان حجرا ضــب خربين" بجر (خربين) مع أن المضــاف هو (حجرا) مثنى، والمضــاف غليه هو (ضب) مفرد، ويرى أنه لا فرق بين الثاني والأول إلا في البيان، وأما الاتفاق بين المضاف والمضاف غليه في الجمع فلا يشترطه سيبويه.

قال سيبويه في الكتاب:(وهذا قول الخليل –رحمه الله– ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال هذا حجر ضب متهدم. ففيه من السبيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان فسيبويه أجاز الجر على الجوار عند اختلاف المتضــايفين في التثنية، فهو يقبل: هذان حجرا ضــب خربين، بجر (خربين) بخلاف الخليل، فإنه لم يجزي فيه (خربين) إلا الرفع.

والخليل يرى أنه يلزم لصحة الجر على الجوار اتفاق المتضايفين في الجمع، ولم يجزي ذلك سيبويه.

والخليل يشترط توافق المتضايفين في التذكير والتأنيث، وسيبويه لا يشترط ذلك.

ومن أمثلة الجر على الجوار كذلك في النعت قول ذي الرمة:

تريك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب

فـ(غير) نعت لـ(سنة) المنصوبة، وجر للمجاورة

قال الفراء: قلت لأبي ثروان. وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تريك سنة وجه غير مقرفة؟ قال تريك سنة وجه غير مقرفة. قلت له: فأنشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الذي تقول أنت أجور وكان إنشاده على الخفض)

والمجاورة بذلك سبب مهم من أسباب تبادل استعارة الأحكام والخصائص في اللغة العربية.

(7) الإنابـة:

الإنابة لغة: ذكرت المعاجم معان لمادة "نوب" أن يقوم شـيء مقام شـيء فيؤدي ما يؤديه، جاء في لسـان العرب "نـاب عني فلان، ينوب نوباً ومنـاباً، أي: قـام مقـامي، ونـاب عني في هـذا الأمر نيـابـة إذا قـام مقامي،..... وناب الشيء عن الشيء ينوب، قام مقامه، وأنبته أنا عنه، وناوبه: عاقبه "

الإنابة اصـــطلاحاً: لم أعثر للإنابة على تعريف جامع مانع لدى علماء النحو، وهذا يدل على أنه كانوا يعنون بالظواهر لا بالتعريفات. وإن كان لديهم بعض المصـطلحات التي ترادف الإنابة، مثل: المعاقبة والعوض والبدل..... الخ.

والواضـح في اسـتخدامهم لهذه الظاهرة أنهم لم يبعدوا بها عن المعنى اللغوي السـابق، وهو أن يرفع عنصـرا من الكلام، ويحل محله عنصـراً أخر بشـرط أن تكون بين العنصـرين علاقة من نوع ما، وهى إما أن تكون في اللفظ، وإما أن تكون في العمل، وإما أن تكون في المعنى، أو في غير ذلك من الأشياء التي تقرب بين عناصر اللغة، فتجعل من اليســر عملية الحذف لوجود الدليل، أو التنقل من معنى إلى معنى مع أمن اللبس ووضــوح الدلالة.

وهناك مظاهر كثيرة من مظاهر الإنابة كان سـببها تحقق مبدأ المشـابهة بين النائب والمنوب عنه، ويمكن عرض بعض هذه المظاهر بإيجاز فيما يلي:

-إنابة الحال عن الخبر:

من المعروف أن هناك علاقة قوية بين الحال والخبر، حتى أن سـيبويه كان يعبر عن الحال بلفظ الخبر، وهذا لما بينهما من المشـابهة التي سـوغت أن تجعل النحاة يقولون إنابة الحال عن الخبر حينما يتغيب الخبر، ويتخلف عن المبتدأ، وأوجه المشابهة بينهما كما يأتي:

(أ) اشتراكهما في الاشتقاق.

(ب) التعريف بالألف واللام حيث أجاز يونس والبغداديون تعريف الحال قياساً على الخبر.

(ج) يأتيان فعلاً مضارعاً منفياً بإن.

(د) قبول الحال الجامدة قياسا على الخبر.

(هـ) يشتركان في التعدد.

(و) الدلالة على الذات المتعلقين بها.

(ز) ما قبلهما لا بد أن يكون مفيداً.

(ح) دخول الواو عليهما في بعض المواطن.

(ط) يجوز فيهما عدم المطابقة في بعض المواطن.

(ى) الحال حكم على صاحبه، والخبر حكم على المبتدأ.

(ك) الحال تشبه الظرف، والظرف يقع خبرًا.

تفاوت الاستعارة:

لقد لاحظنا في تعريف الاستعارة النحوية أنها ليست دائما على نمط واحد من حيث كمّ ما يستعار، بل تتفاوت درجة الاستعارة في ضوء قوة الصلة بين الشيء المستعير والمستعار منه وفي ضوء قوة السبب الداعي إلى الاستعارة فكلما كانت الصلة بين المستعير والمستعار منه قوية وكلما كان السبب الداعي إلى الاستعارة قويا كانت الفرصة أكثر تهيئا لأكبر قدر من الاستعارة والعكس صحيح فالتلازم بمفهومه السابق يعد سببا قويا يرشح لأكبر قدر من الاستعارة،حيث يكون اللفظان متقاربين بل كالاسم الواحد ولذلك رأينا أن الصفة تستعير من الموصف كل عناصر المطابقة وذلك لشدة التلازم بينهما وكذلك المضاف والمضاف إليه بخلاف الفعل المضارع فإنه يشابه الأسماء فيعرب بإعرابه ولكنه لم يستطع على أن يستعير منها أكثر من إعرابها لأنه من جنس يختلف عن جنس الأسماء.

قيمة استعارة الأحكام النحوية

لا شك أن استعارة الأحكام النحوية بمفهومها السابق، تنطوي على مجموعة مهمة من القيم والدلالات النحوية، التي تشير إلى خصائص اللغة العربية، من أهمها:

1- **المرونة**:

أعني المرونة هنا مدى قدرة الكلمات على التنوع والتصرف في الأداء اللغوي، بحيث لا تسير على نمط واحد لا يتغير، فتصاب بالجمود والتحجر. فالعناصر اللغوية، التي لها القدرة على التمدد نحو غيرها من العناصر الأخرى، لتستعير منها أحكامها، أو تعيرها أحكامها – هي عناصر توصف بالمرونة وعدم الجمود، فلولا مرونتها لما أمكنها الاستعارة والإعارة.

وسمة المرونة في التراكيب العربية واحدة من هذه السمات الكبرى التي تتحلى بها هذه التراكيب.

يتحدث الدكتور (علي عبد الواحد وافي) عن طرف من الخواص التي تميز اللغة العربية وتجعل منها لغة منفردة فيقول:"تتميز اللغة العربية بدقة قواعدها وغزارة مفرداتها، وخصب مناهجها في الإشتقاق، وقياسية أوزانها..... إن في ذلك كله وما إليه لأوضح دليل على أنها من أعظم اللغات كفاية، وأكثرها (مرونة)

2- **الإتساع النحوي**:

– يعد الإتساع نوعًا من أنواع المرونة في اللغة بعامة، وفي الدرس النحوي بخاصة، حيث يتحرر المبدع من قيود فكرة الاطراد الدائم للأصول النحوية.

– لكن هذا الاتساع لم يترك هملا بلا مسوغ، فحينما استخدمه (سيبويه) استخدمه بمسوغة عند قوله:"ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى" وهنا يعلق أحد الباحثين المعاصرين على هذه العبارة بقوله:"وعبارة سيبويه" لعلم المخاطب بالمعنى" عبارة – على بساطتها ووجازتها خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة. فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام – مع كثرتها التي أشار إليها، وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر – أي الانتقال من مستوي إلى مستوي– أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوغه إلا فهم المحاطب. ومعنى ذلك ان هناك اتفاقاً بين المتكلم، المخاطب أبرمه الاتفاق اللغوي، ونظامه، وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالها المألوف، يكون لذلك دلالة خاصة ؛ وعندما لا تجري في مجالها المألوف.... فإنه يشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز، أو كسر الاختيار من العرف اللغوي، أي: من سليقة المتكلم والمستمع معا، وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة.

معنى الاتساع الاصطلاحي

إن أول من تعرض لاستخدام هذا المصطلح هو – سيبويه – وهو عنده يساوي الإيجاز والاختصار، وينطبق على كل ما خرج عن وضعه في الاستعمال، يقول سيبويه : "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار ويقصد بذلك أن الظرف قد يتصرف ويترك النصب على الظرفية، ويستخدم استخدام الأسماء في تحمل الوظائف النحوية الأخرى كأنه يقع نائب فاعل مثال ذلك – كما ذكر سيبويه – "أن تقول على قول السائل : كم صِيدَ عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع، والإيجاز. فتقول : صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر ؛ ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير الظرف"

– ومثل ذلك "كم وُلِدَ له"؟ فيقول: ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عامًا، ولكنه اتسع وأوجز وما خرج على الأصل، وعده سيبويه واقعاً تحت باب "الاتساع" المصدر حينها يتحمل وظيفية أخرى يقول سيبويه:"هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار "وذلك قولك: متى سِيرَ عليه ؟ فيقول: مقدَم الحاجّ، وتُفوقَ النجمِ، وخلافة فلانٍ ، وصلاةَ العصر، فإنما هو زمَن مقدَمِ الحاج، وحين خُفُوقِ النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"

– وقد يكون الاتساع النحوي بالخروج عن أصل وضع الجملة كأنه يحذف عنصر المكونة لها، ويقوم مقامة عنصراً آخر، ويكون المعنى واضحاً والمحذوف معلوماً، وهذا مما ذكره – سيبويه – أيضاً في "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز، والاختصار، حيث يقول :"ومما جاء على اتساع الكلام، والاختصار قوله تعالى:(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا) إنما يريد أهل القرية فاختصره وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا.

3- **التنوع والتغير:**

إن مقدرة الكلمات على أن تعير غيرها شيء منها أو تستعير منه، لدليل على تنوع اللغة العربية وتغيرها. الكلمة في هذه اللغة لا تثبت عند حدود خصائص أو دلالات معينة، بل يمكن أن تتمدد نحو غيرها لتأخذ منه خصائصه ودلالاته، أو تعطيه ذلك، فتتعدد بذلك خصائص الكلمة الواحدة، ممايؤدي تنوع اللغة وتغيرها.

ولا شك أن الكلام حين يتنوع ويتغير أداؤه يرفع كثيراً من الملل الذي يمكن أن يصيب المتحدث باللغة ويرتبط بذلك أيضاً أن الكلام القابل للتنوع والتغير في أدائه كلام قابل للتجديد، فهو كلام لا يسير على نمط واحد، بل يتنوع ويتغير، ومن هنا تكون الفرص سانحة للتجديدات اللغوية في اللغة العربية.

4- **الثراء والنماء:**

ومن القيم المنشودة من وراء استعارة الأحكام أيضاً قيمة (الثراء اللغوي والنماء). فالعناصر اللغوية التي لها القدرة على استعارة ما لغيرها من أحكام ودلالات، تضاف إلى أحكامها ودلالاتها السابقة – أقول: هذه العناصر اللغوية عناصر ثرية غنية بكثير من الأحكام والخصائص والدلالات، كذلك هي عناصر لغوية قادرة على

النماء على طريق التصرف اللغوي باستعارة أحكام غيرها.وبذلك تقف الاستعارة النحوية كوسيلة من وسائل تنمية اللغة العربية وثرائها.

5- **سد النقص في اللغة:**

اللغة العربية واحدة من اللغات العديدة التي وهبها الله للناس، فيها ما عبر به العرب عن معانيهم خير تعبير، وكان فيها أحيانًا نقص في الثروة اللغوية منع العرب من التعبير عن جانب من المعاني العلقة بنفوسهم.

ولكن العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام ما يشعرون من نقص في لغتهم أحياناً، بل ابتكروا الوسائل التي تسد لهم هذا النقص. والإستعارة تعتبر من الوسائل المهمة لسد هذا النقص. فالكلمة ذات الخصائص والأحكام المعينة لا تقف عند حدود ذلك، بل تتمدد نحو غيرها لاستعارة خصائصه وأحكامه، التي يمكن أن تستعمل على نحو جديد يسد أبواب النقص في اللغة.

هذه مجموعة من القيم والدلالات التي تنطوي عليها الإستعارة النحوية في اللغة، وهي قيم تدل على ما تنفرد به اللغة العربية من خصائص لا نكاد نلمحها في غيرها.

الخاتمة

فقد انتهى البحث ولم ينته البحث اللغوي في استعارة الأحكام النحوية وأستطيع من خلال هذا البحث أن أضع بعض الأمور التي أسأل الله تعالى أن يجعلها أضواء يهتدي بها الباحثون إذا أرادوا مناقشة هذا الموضوع وهو متشعب يحتاج إلى جهد وصبر وفهم لما وراء الألفاظ من معانٍ تنقلها إلى معنى آخر لا يفهمه إلا ذو حس مرصف في اللغة نحوها وفقها.

لقد تحدث النحاة عن (استعارة الأحكام) فذهب بعضهم إلى أنه من باب علة إعمال أو إهمال بعض الكلمات في مواضع يقتضيها سياق الكلام وقال آخرون إنه حملٌ لألفاظ معينة علة ألفاظ أخرى هي أخص منها في حكم معين وذهب فريق ثالث إن ذلك من باب التقارض استعارة فيه كلمة حكماً ليس لها في الأصل لمشابهتها بكلمة أخرى.

وأرجو من الله أن يغفر زلتي في هذا البحث وخطيئتي في الدنيا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصـادر والمـراجع

1- **الأشباه والنظائر**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (849 : 911هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1984م

2- **الأصول في النحو**: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1988م

3- **الأصول**: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، 1420هـ/2000م

4- **الإعراب المحيط من تفسـير البحر المحيط**: «هو إعراب القرآن مسـتلًا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (توفي 745هـ)، د. ياسين جاسم المحيميد

5- **أمالي ابن الشجري**: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (450 : 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/1991م

6- **الإنصـاف في مسـائل الخلاف**: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصـاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 1424هـ-/ 2003م

7- **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ

8- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**: العلامة الفاضل الشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر

9- **حاشـية الصـبان على شـرح الأشـمونى لألفية ابن مالك**: أبو العرفان محمد بن علي الصـبان الشـافعي (المتوفى: 1206هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، 1417هـ/1997م

10- **الحمل على المعنى**: محمد اشرف مبروك اسماعيل، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1989م

11- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1418هـ/1997م

12- **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب

13- **رسائل ابن كمال باشا:** تحقيق: الدكتور محمد حسين أبو الفتوح، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان – بيروت، 1993م

14- **رصـــف المباني في حروف المعاني:** للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

15- **سمة المرونة في التراكيب النحوية:** الدكتور ياسر رجب، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد 21، 1997م

16- **شرح التسهيل لابن مالك:** جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (600-672هـــــ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السـيد – د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ – 1990م

17- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:** خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصـري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـــــ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، 1421هـ–/2000م

18- **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب:** الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ , تصحيح وتعليق: أ.د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا , 1395هـ/1975م

19- **شرح الكافية الشافية:** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة

20- **شرح المفصل للزمخشري:** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـــــ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ/2001م

21- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، 1984م – الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، 1407هـ/1987م

22- **صـــحيح البخاري:** محمد بن إســماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصـــر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، 1422هـ

23- **فقه اللغة:** الدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، 1944م

24- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق :عبد السلام هارون , الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي , القاهرة , 1408هـ-/1988م

25- **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، الطبعة الثالثة، دار صادر – بيروت، 1414هـ

26- **معاني القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر

27- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك – محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر – دمشق، 1985م

28- **المقتضب:** محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285:210هـ)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، 1415هـ/1994م

29- **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي:** الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق

30- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر